

محتويات التقرير

إعادة بناء 15 بالمائة من المباني التي دُمّرت أو تضررت بشكل كبير خلال الأعمال القتالية في عام 2014..... 3

تشديد القيود على الحركة والتنقل في شوارع الضفة الغربية..... 4

قلق بشأن ظروف الأطفال الفلسطينيين المحتجزين وممارسة العنف ضدهم..... 6

انطلاق خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016..... 9

صورق بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

بيوت متقلبة قُسمت للمهجرين وميائي قيد الإنشاء في حي الشجاعية، مدينة غزة، كانون الثاني / يناير 2016.

نظرة عامة

الأمين العام للأمم المتحدة: «الإجراءات الأمنية لوحدها لن توقف العنف».

لا يزال تأثير الأعمال القتالية التي وقعت بين غزة وإسرائيل عام 2014 واضحة المعالم حتى مع بداية عام 2016؛ حيث لا يزال أكثر من 16,000 أسرة (حوالي 90,000 شخص) في قطاع غزة مهجرة نتيجة لتدمير منازلها أو أصابها بأضرار بالغة. وبالرغم من التقدم في ترميم ما يقرب من 160,000 منزل تعرضت لأضرار بسيطة أو بالغة، إلا أن عملية إعادة الإعمار تسير بوتيرة بطيئة. وبحلول نهاية كانون الثاني / يناير عام 2016، 15 بالمائة فقط من الأسر المهجرة استطاعت العودة إلى منازلها التي تم ترميمها أو إعادة بنائها. ومع أن العمل جار في 2,000 منزل آخر، إلا أن عملية إعادة بناء أو ترميم منازل 74 بالمائة من الأسر المهجرة لم تبدأ بعد.

حذر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في إيجازه الشهري لمجلس الأمن، من أن «الوضع الإنساني في غزة لا يزال خطراً ... فقد أدت التحديات المزمنة في الأمن والحكم ونقص التمويل إلى تباطؤ وتيرة إعادة الإعمار [التي] لا يمكن إنجازها دون دعم هام من الجهات المانحة».

ومن أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، يجب إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016 في شباط / فبراير، وهي تتضمن 206 مشاريع بقيمة 571 مليون دولار أمريكي. 65 بالمائة على الأقل من متطلبات المشروع هي لقطاع غزة.

وفي الضفة الغربية، استمرت الهجمات الفلسطينية ضد القوات الإسرائيلية والمستوطنين. في كانون الثاني / يناير عام 2016، أسفرت هذه الهجمات عن مقتل امرأتين إسرائيليتين و14 فلسطينياً مرتكباً أو مشتبه به بأنه مرتكب للهجوم، بمن فيهم فتاة واحدة وخمسة فتيان. انخفضت وتيرة وشدة الاحتجاجات والاشتباكات مع القوات الإسرائيلية بشكل حاد خلال الشهر حيث أدت إلى إصابة 530 (لا وفيات) مقارنة مع المعدل الشهري الذي يبلغ تسع وفيات وأكثر من 4,000 إصابة في الأشهر الثلاثة السابقة.

وجدت دراسة مسحية سريعة أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال الأسبوع الأخير من العام 2015 أنه منذ تشرين الأول / أكتوبر 2015، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بنشر 91 معيقاً جديداً من معيقات الحركة والتنقل (حواجز، ومتاريس طرق وسواتر ترابية، الخ) في شوارع الضفة الغربية لتقييد حركة المركبات الفلسطينية، مع الهدف المعلن، وهو منع الهجمات. وكان 60 بالمائة تقريباً من معيقات الحركة في محافظة الخليل، على الرغم من تخفيف القيود قليلاً في كانون الثاني / يناير 2016.

القضايا الرئيسية

- لم تبدأ بعد إعادة بناء أو ترميم منازل 74 بالمائة من منازل الأسر التي هُجرت خلال الأعمال القتالية في عام 2014 في قطاع غزة، مما أدى إلى تفاقم الإحباط وحالة الضعف.
- عقبات جديدة أمام الحركة والتنقل عبر شوارع الضفة الغربية تعيق الوصول إلى الخدمات وتقوض الأنشطة الاقتصادية، مؤثرة بشكل مباشر على 850,000 فلسطيني على الأقل، الغالبية منهم في محافظة الخليل.
- ارتفاع في عدد الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، إلى جانب المخاوف بشأن ظروف احتجازهم والادعاءات بممارسة العنف ضدهم.

أبرز الأرقام في كانون الثاني / يناير 2016

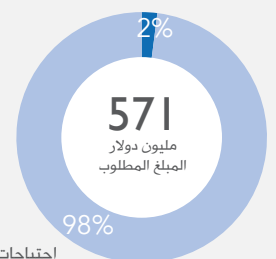
18	مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)
582	مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)
2	إسرائيليون قتلوا (في الصراع المباشر)
16	إسرائيليون أصيبوا (في الصراع المباشر)
85	مبانٍ دُمرت في الضفة الغربية
108	مهجرون في الضفة الغربية

خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2016

571 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 2% من التمويل

تمت تغطيتها



الاحتياجات لم يتم تلبيتها



Scan it!
with QR reader App

وتنعكس حدة التوترات في الضفة الغربية بالارتفاع الكبير في عدد الأطفال الفلسطينيين قيد الاعتقال. في نهاية عام 2015، بلغ عدد الأطفال المحتجزين في السجون الإسرائيلية 428 طفلاً، وهو أعلى رقم منذ آذار / مارس 2009، من بينهم ستة مراهقين رهن الاعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة. تشير الإفادات التي جمعتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، من مئات الأطفال الفلسطينيين على مدى فترة ثلاث سنوات إلى أن ثلاثة أرباع هؤلاء الأطفال قاسوا بعض أشكال العنف البدني أثناء الاعتقال.

كثفت السلطات الإسرائيلية خلال شهر كانون الثاني / يناير من عمليات التدمير والمصادرة للممتلكات الفلسطينية في المنطقة (ج) والقدس الشرقية بحجة عدم وجود تراخيص بناء. وتشمل الممتلكات المستهدفة مواداً مقدّمة على شكل مساعدات إنسانية للمجتمعات البدوية الفلسطينية في منطقة القدس يواجهون خطر التهجير القسري.

أشار الأمين العام للأمم المتحدة في إيجازه أمام مجلس الأمن: "للأسف، بدأ عام 2016 مثلما انتهى عام 2015 إلى حد كبير - في ظل مستويات غير مقبولة من العنف وخطاب استقطاب عام عبر مختلف ألوان الطيف السياسي في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة." وفي حين أدان بان كي مون "عمليات الطعن، وهجمات السيارات وعمليات إطلاق النار من الفلسطينيين التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين"، فقد أعلن أن "الإجراءات الأمنية لوحدها لن توقف العنف. لا يستطيعون معالجة الشعور العميق بالعزلة واليأس الذي ينتاب بعض الفلسطينيين - وخاصة الشباب. ... الإحباط الفلسطيني يتزايد تحت وطأة نصف قرن من الاحتلال والشلل في عملية السلام. ... إن ما يسمى بالحقائق على الأرض في الضفة الغربية المحتلة يقلص بشكل ثابت إمكانية الحياة للدولة الفلسطينية وقدرة الشعب الفلسطيني على العيش بكرامة". وناشد المجتمع الدولي لمساعدة "الفلسطينيين والإسرائيليين في إعادة بناء الثقة وتحقيق سلام دائم قبل فوات الأوان".

خلال شهر كانون الثاني / يناير
كثفت السلطات الإسرائيلية
من عمليات التدمير والمصادرة
للممتلكات الفلسطينية في
المنطقة (ج) والقدس الشرقية
بحجة عدم وجود تراخيص بناء.

إعادة بناء 15 بالمائة من المنازل التي دمرت أو تضررت بشكل كبير أثناء الأعمال القتالية عام 2014

التمويل لا يزال مطلوباً بصورة ملحة لإعادة الإعمار والمساعدة في تقديم المأوى لأكثر من 90,000 شخص ما زالوا مهجرين

في نهاية عام 2015، كانت أكثر من 16,000 أسرة (ما يزيد عن 90,000 شخص) مهجرين نتيجة الأعمال القتالية بين غزة وإسرائيل عام 2014، والتي دمّرت 11,000 منزلًا وألحقت أضراراً بالغة بـ 6,800 منزل¹ آخر أو جعلتها غير صالحة للسكن. والظروف المعيشية لهذه الأسر تثير مجموعة من المخاوف المتعلقة بالحماية، بما في ذلك الاكتظاظ، والوصول المحدود للخدمات الأساسية، وانعدام الخصوصية، والتوترات مع المجتمعات المضيفة، والمخاطر الناجمة عن النخائر غير المنفجرة والتعرض لسوء الأحوال الجوية.

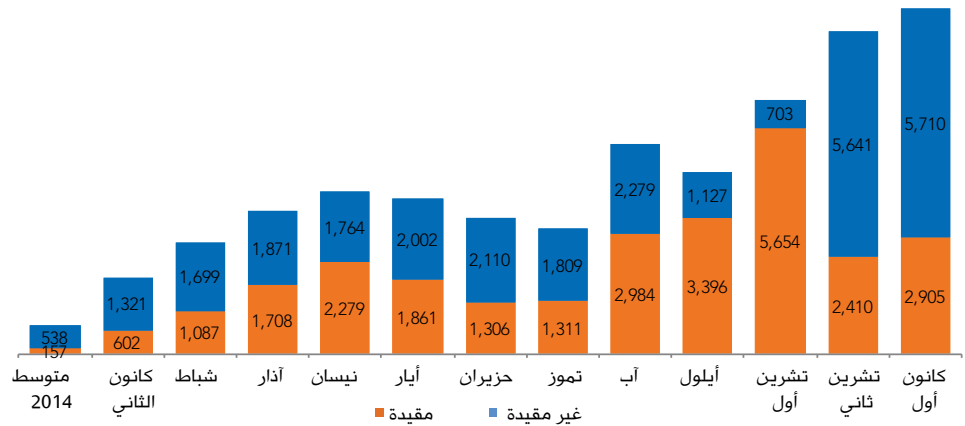
حلول دائمة

كان التقدم في إعادة بناء وترميم هذه المنازل في البداية بطيئاً في عام 2015. ولكن، بعد التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل ودولة فلسطين في حزيران / يونيو 2015 على استيراد مواد البناء المقيدة («مسار المساكن»)² ازداد حجم إعادة الإعمار تدريجياً في النصف الثاني من عام 2015. وهذا واضح في الزيادة بنسبة 78 بالمائة في كمية مواد البناء التي دخلت غزة خلال تلك الفترة مقارنة مع النصف الأول من العام، وأكبر معدل شهري لدخول مثل هذه المواد منذ فرض الحصار في حزيران / يونيو 2007. سهّلت السلطات الإسرائيلية هذا الاتجاه من خلال توسيع معبر



تمّ تحضير هذا الجزء من التقرير
بمساهمة من «فريق الإيواء»

مواد البناء التي دخلت غزة في عام 2015 (بالشاحنات)



كيرم شالوم (كرم أبو سالم)، وإزالة القيود المفروضة على استيراد الحصى.

في عام 2016 تمت المصادقة على التمويل لما يقرب من 4,200 أسرة (24 بالمائة من عدد الحالات) لترميم أو إعادة بناء منازلهم، مما يترك فجوة في التمويل لـ 8,900 أسرة (أي نصف عدد الحالات تقريبا) والذين لا تلوح في الأفق نهاية لتجهيرهم بعد.

وبحلول نهاية كانون الثاني / يناير 2016، استطاع ما يقرب من 15 بالمائة من الأسر المهجرة (2,703) العودة إلى منازلهم التي تم ترميمها أو إعادة بنائها.³ ولا تزال عملية الترميم وإعادة البناء لـ 2,000 منزل آخر، أو 11 بالمائة من عدد الحالات، مستمرة، مع اقتراب إتمام العمل في العديد من هذه المنازل.

قام أصحاب هذه المنازل بإعادة بنائها أو ترميمها بعد تلقي المساعدات النقدية من وكالات الأمم المتحدة أو دعم دولي آخر.⁴ تقدم المنح ما يصل إلى 50,000 دولار أمريكي لكل وحدة سكنية من أجل إعادة البناء ومعدل قدره 12,000 دولار أمريكي لعمليات الترميم. وقد بدأت بعض الأسر أيضا بإجراء عمليات الترميم باستخدام مواردها الذاتية أو عن طريق القروض أو الديون.

وبالرغم من هذا التقدم، وبعد سنة ونصف على انتهاء الأعمال القتالية، لم تبدأ بعد عملية إعادة البناء أو الترميم لمنازل 74 بالمائة من الأسر المهجرة. في عام 2016 تمت المصادقة على التمويل لما يقرب من 4,200 أسرة (24 بالمائة من عدد الحالات) لترميم أو إعادة بناء منازلهم، مما يترك فجوة في التمويل لـ 8,900 أسرة (أي نصف عدد الحالات تقريبا) والذين لم تلوح في الأفق نهاية لتجهيرهم بعد.

مساعات الإيواء المؤقت

تتم مساعدة الأسر المهجرة بأشكال مختلفة من المأوى المؤقت في انتظار حل دائم. في الفترة الأولى من التهجير، خلال الحرب وآثارها، تم إيواء آلاف الأسر في مراكز جماعية تديرها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)؛ وقد أغلق آخر هذه المراكز في حزيران / يونيو 2015. وكانت هناك أشكال أخرى من المساعدة: المساعدة النقدية للإيجار، والمساعدة النقدية لاستكمال المباني قيد الإنشاء، ومنازل جاهزة متنقلة ومأوى مؤقت لمدى أطول (5-2 سنوات).

منذ انتهاء العمليات القتالية وحتى نهاية عام 2015، تلقى ما يزيد عن 17,000 أسرة مهجرة مساعدات نقدية لدفعات الإيجار تتراوح بين 200-250 دولار أمريكي لكل أسرة.⁵ ولكن، اعتبارا من كانون الأول / يناير 2016، تم تأمين 2,5 مليون دولار أمريكي فقط من 9,5 مليون دولار أمريكي المطلوبة لـ 3,150 أسرة من غير اللاجئين في عام 2016، مما ترك فجوة قدرها 7

إعادة تسجيل المهجرين داخليا وتمارين لتحديد حالة الضعف

في ذروة الأعمال القتالية في تموز / يوليو - آب / أغسطس عام 2014، كان هناك ما يقرب من 500,000 مهجر داخليا، يشكّلون 28 بالمائة من السكان. أثناء الأعمال القتالية، أجرت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ووزارة الشؤون الاجتماعية في غزة عملية تسجيل أولية للمهجرين داخليا، لكن هذه السجلات أصبحت قديمة بعد وقف إطلاق النار في آب / أغسطس عام 2014، حين غادر غالبية المهجرين الملاجئ والمنازل المضيفة دون إجراء عملية إلغاء منظمة للتسجيل. ومنذ ذلك الحين، تعرضت قدرة العاملين في المجال الإنساني على الاستجابة لإحتياجات المهجرين للإعاقة بسبب ثغرات كبيرة في التسجيل وتحديد الحالة، والتي تعتبر ضرورية جدا لتحديد موقع المهجرين وظروفهم المعيشية، ونقاط الضعف لديهم واحتياجاتهم الخاصة. ولتغطية هذه الفجوات، نسّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مبادرة مشتركة بين القطاعات العاملة في المجال الإنساني لإجراء عملية إعادة تسجيل المهجرين داخليا وتحديد حالة الضعف، وقد أجريت بين آب / أغسطس وكانون الثاني / ديسمبر عام 2015، وشملت زيارات ميدانية لما يقرب من 18,000 أسرة مهجرة لتوثيق ظروفهم المعيشية. ومن المتوقع نشر نتائجها الرئيسية في آذار / مارس 2016.



صورة بؤسحالة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

فريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يجري مسحاً لأسرة مهجرة في رفح، كانون الثاني / ديسمبر 2015

تتم مساعدة الأسر المهجرة

بالمال لدفع قسمة الإيجار،

ولاستكمال العمل في المباني قيد

الإنشاء، وتقديم المنازل الجاهزة

المتنقلة وتقديم المأوى المؤقت

لمدى أطول (5-2 سنوات)، في

انتظار حل دائم.

مليون دولار أمريكي (أو 2,050 أسرة). وفي غضون ذلك، فإن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) تحتاج 24,3 مليون دولارا أمريكيا لدعم حالات اللاجئين في عام 2016 (9,000 أسرة).

بالإضافة إلى ذلك، تلقت 68 أسرة مساعدات لإكمال بناء المباني غير المكتملة؛ وتلقت 720 أسرة مهجرة منازل جاهزة متنقلة؛⁶ وتلقت 433 أسرة أخرى مأوى خشبي مؤقت.⁷ وتلقت غالبية الأسر المهجرة أيضا نوعا من المساعدة الطارئة، والتي تشمل مواد غير غذائية مثل الأسرة، والفرشات، وأدوات المطبخ وأدوات التنظيف؛ ومساعدات لفصل الشتاء أو طرود مغلقة مثل قطع القماش والأغطية البلاستيكية والنقود أو مواد البناء؛ ومساعدة نقدية لمرة واحدة كمحطة لإعادة الاندماج قدمت إلى 22,176 أسرة مهجرة بما مجموعه 15.35 مليون دولار أمريكي.

”أنا متعبة ولا أستطيع الاستمرار في العيش في هذه الظروف“

هند حسنة، امرأة مهجرة داخليا، مدينة غزة

قبل الأعمال القتالية في عام 2014، سكنت هند حسنة، 36 عاما، وأولادها الثلاثة وابنتها، ووالداها وأختها مع أسرة أخيها المكونة من ثمانية أفراد في منزل صغير شرق مدينة غزة. غادر زوج هند الأسرة قبل 11 سنة ومنذ ذلك الحين، تقوم بتربية أبنائها لوحدها، فضلا عن رعايتها لوالدها المعاق.

في تموز / يوليو عام 2014، دمر منزل الأسرة بالكامل في غارة جوية إسرائيلية شرقي مدينة غزة واضطرت الأسرة بأكملها إلى الانتقال إلى مأوى تابع لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). وبعد وقف إطلاق النار، انتقلت الأسرة إلى شقة مستأجرة، ولكنها اضطرت إلى إخلائها بعد فترة وجيزة بسبب عدم قدرتهم على دفع الإيجار.

«لم يكن لدينا خيار إلا الانتقال إلى منزل ابن أخي في حي الشجاعية، والذي يتكون من ثلاث غرف مبنية من الأسبست: ابن أخي وزوجته يعيشون في غرفة واحدة، وأسرة أخي تعيش في غرفة أخرى، وتسعنا نعيش في الغرفة الثالثة. نحن 17 شخصا نعتمد على نفس الحمام، والذي لا يوجد فيه دش. بعض النوافذ محطمة ويتم تغطيتها ببساطة بالبلاستيك. وهذه الأيام باردة جدا.

أتلقي مساعدة نقدية كل ثلاثة أشهر تبلغ قيمتها 930 شيكل [حوالي 235 دولارا أمريكيا] من وزارة الشؤون الاجتماعية، ولكن هذا بالكاد يغطي احتياجاتنا الأساسية. أريد أن أرسل ابني الأصغر وابنتي إلى بعض الأنشطة الترفيهية في مركز الأسرة، لكنني لا أستطيع تحمل تكاليف المواصلات. أشعر بالاكئاب تماما. أنا متعبة ولا أستطيع الاستمرار في العيش في هذه الظروف».



تشديد القيود على الحركة في شوارع الضفة الغربية

دراسة مسحية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: ارتفاع بنسبة 20 بالمائة في حواجز الإغلاق

أظهرت دراسة مسحية سريعة أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال الأسبوع الأخير من عام 2015 أنه منذ التصعيد في أعمال العنف في تشرين الأول / أكتوبر 2015، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بنشر 91 معيقاً جديداً للحركة والتنقل (حواجز، وحواجز طرق، وسواتر ترابية، الخ) في شوارع الضفة الغربية لتقييد حركة المركبات الفلسطينية.⁸ ويشمل هذا الرقم فقط تلك الحواجز الثابتة نوعاً ما على الأرض، وبالتالي تستثني الحواجز «الطيارة» ذات الهدف المحدد (انظر الجدول والخريطة أدناه). هذه الحواجز مضافة إلى 452 حاجز موجود من قبل، وهي تمثل زيادة بنسبة 20 بالمائة في عددها الإجمالي.⁹

غالبية الحواجز الجديدة غير مأهولة بالجنود (حواجز طرق، وسواتر ترابية وبوابات طرق) وتمّ نصبها على طرق فرعية تربط مجتمعات فلسطينية بشوارع رئيسية يستخدمها الإسرائيليون، وبشكل أساسي المستوطنون. هذه الحواجز تركز حركة المرور للفلسطينيين في عدد محدود من المفترقات، والتي تخضع عادة لسيطرة الحواجز التي تشغلها القوات الإسرائيلية. وتبعاً لمستوى التوتر في منطقة معينة، تقوم القوات الإسرائيلية بإيقاف المركبات الفلسطينية، وفي بعض الحالات المشاة، وإجراء عمليات فحص وتفتيش.

أعاقت الطرق الالتفافية التي يسلكها الفلسطينيون للوصول إلى المفترقات والتأخيرات لفترات طويلة (تصل إلى عدة ساعات في بعض الحالات) عند الحواجز، وصول الناس إلى الخدمات وقوضت النشاط الاقتصادي. وأثرت المعوقات الجديدة بشكل مباشر، وبدرجات متفاوتة، على 850,000 فلسطيني على الأقل، والغالبية العظمى منهم في محافظة الخليل.

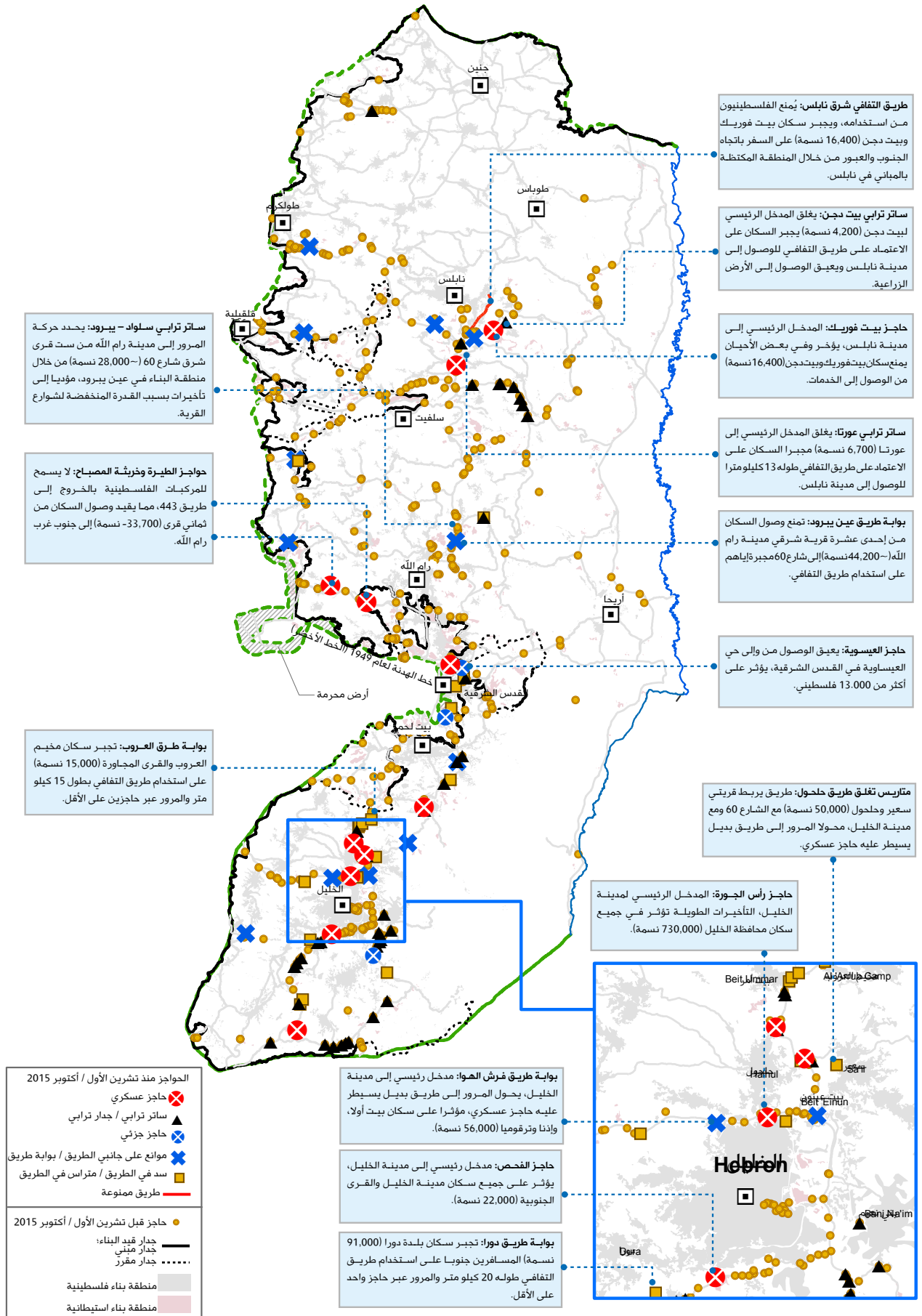
وكذلك تزيد المعوقات الجديدة الاحتكاك بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية. حيث كانت بعض هذه المواقع أهدافاً متكررة للهجوم (غالباً عمليات طعن) أو هجمات مزعومة ضد جنود، تنتهي عادة بقتل الجاني الفلسطيني أو الجاني المشتبه به.¹⁰ على سبيل المثال شهد حاجز بيت عينون في محافظة الخليل، سبع هجمات من هذا القبيل أو هجمات مزعومة، أسفرت عن مقتل ستة فلسطينيين وخمس إصابات بين الإسرائيليين.

معوقات مادية جديدة على شوارع الضفة الغربية منذ تشرين الأول / أكتوبر 2015 (حتى نهاية عام 2015)

المنطقة	حواجز مشغولة دائماً	حواجز مشغولة جزئياً	متاريس الطرق	سواتر ترابية / جدار ترابي	بوابات طرق / جدار	المجمل
*الجنوب	6	1	17	30	4	58
**الوسط	1	3	5	4	2	15
***الشمال	1	-	-	12	5	18
المجمل	8	4	22	46	11	91

*محافظة بيت لحم والخليل؛ **محافظة القدس (بما فيها القدس الشرقية)، ورام الله وأريحا؛ ***محافظة جنين، نابلس، وطولكرم، وقلقيلية، وسلفيت وطوباس. المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

غالبية الحواجز الجديدة غير مأهولة بالجنود (حواجز طرق، وسواتر ترابية وبوابات طرق) وتمّ نصبها على طرق فرعية تربط مجتمعات فلسطينية بشوارع رئيسية يستخدمها الإسرائيليون، وبشكل أساسي المستوطنون.



على الرغم من أن الوضع لا يزال متقلبا، تم تخفيف القيود قليلا خلال شهر كانون الثاني / يناير 2016، بما في ذلك في أنحاء محافظة الخليل. وهذا يظهر في التوظيف الجزئي في بعض الحواجز الجديدة والعدد الأقل لعمليات الفحص والتفتيش في الحواجز الأخرى، وبالتالي انخفض الوقت الذي يستغرقه السفر والتأخير على الحواجز. غالبية الحواجز التي تم نشرها في القدس الشرقية في أعقاب تصاعد أعمال العنف أزيلت على مدى شهري تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر 2015، قبل الدراسة المسحية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبقي تسعة حواجز فقط (من أصل 42) في مكانها.

الخليل: المحافظة الأكثر تضررا

ما يقرب من 57 بالمائة من الحواجز التي أقيمت منذ تشرين الأول / أكتوبر 2015 كانت في محافظة الخليل، مما جعلها المنطقة الأكثر تضررا. يرجع جزء كبير من الآثار السلبية لعمليات الإغلاق الجديدة إلى انخفاض التواصل بين مدينة الخليل، والتي تعتبر بمثابة مركز إقليمي للخدمات والنشاط الاقتصادي، وبين البلدات والقرى في أنحاء المحافظة. ولكن، اعتبارا من نهاية كانون الثاني / يناير 2016، عاد الوضع في معظم المداخل الرئيسية للمدينة إلى طبيعته، مع حواجز جديدة تعمل جزئيا في بعض الأحيان. وفي المقابل، لم يكن هناك أي تخفيف على القيود

تقدر غرفة التجارة والصناعة في الخليل الخسائر بأكثر من 2,5 مليار شيكل (633 مليون دولار أمريكي تقريبا) نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي في شهري تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر لوحدهما.

تقول خضرة، «بالرغم من الاحتلال والإغلاقات، لا أزال أحب الحياة»، وهي امرأة تبلغ من العمر 60 عاما من مخيم الفوار (الخليل)



مخيم الفوار للاجئين، إلى الجنوب من مدينة الخليل، وهو موطن لأكثر من 8,300 شخص، تضرر بشدة بسبب القيود المفروضة على الوصول بعد تركيب بوابة تغلق الطريق الرئيسي المؤدي إلى مدينة الخليل. وكان هذا المفترق مسرعا لعدد من عمليات الطعن وهجمات الدهس أو هجمات مزعومة.

خضرة، أم لعائلة تتكون من سبعة أفراد من الفوار، تعاني من فشل كلوي يعيق حركتها. الإغلاق قيد قدرتها على الحضور إلى مستشفى الخليل، حيث تتلقى غسيل الكلى ثلاث مرات في الأسبوع. وهي الآن تضطر للسفر عبر يطا، مما يستغرقها حوالي ساعة

زيادة عن وقت السفر في الطريق العادية، وتسافر في سيارة أجرة تكلفها حوالي 240 شيكل (60 دولارا أمريكيا) في اليوم الواحد. إن الوضع غير المستقر للطريق البديل يشكل مصدر قلق. تتذكر خضرة: «في إحدى رحلات العودة من جلسة غسيل الكلى، بدأت أنزف بسبب المطبات في الطريق، وكان لا بد من العلاج في عيادة المخيم»، ولكنها أشارت «بالرغم من الاحتلال والإغلاقات، لا أزال أحب الحياة».

تم الآن فتح البوابة على المدخل الرئيسي لمخيم الفوار وعادت الحركة من وإلى مدينة الخليل إلى وضعها الطبيعي.

المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى المنطقة التي تسيطر عليها في الخليل وداخلها (انظر نشرة تشرين الثاني / نوفمبر الإنسانية).

تشكل التأخيرات في نقل الحالات الطبية العاجلة إلى المستشفيات في مدينة الخليل مصدراً للقلق، وخاصة للمرضى الذين يسافرون في سيارات خاصة. في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2015، وثقت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني 12 حادثة تأخير خطيرة تعرضت لها سيارات الإسعاف عند الحواجز في الخليل. وكذلك عطلت القيود تقديم الخدمات الطبية المنتظمة إلى المستشفيات والعيادات؛ عيادات وزارة الصحة في الظاهرية، والسموع، والريحية، وبيت عوا ودير سامت كانت متضررة بشكل خاص.

تقدر غرفة التجارة والصناعة في الخليل الخسائر بأكثر من 2,5 مليار شيكل (633 مليون دولار أمريكي تقريباً) نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي في تشرين الأول / أكتوبر وتشيرين الثاني / نوفمبر لوحدهما.¹¹ إن ارتفاع حدة التوتر والعنف والقيود المفروضة على الوصول هي المحرك الرئيسي لهذا الانخفاض، والذي ينعكس بوضوح في الانخفاض الحاد في المبيعات، وخاصة للزبائن من إسرائيل (انخفاض بنسبة 85 بالمائة) وبقية الضفة الغربية (انخفاض بنسبة 70 بالمائة)؛ وانخفاض الوصول إلى الأراضي الزراعية والمحاجر. انخفاض بنسبة أكثر من 90 بالمائة في وصول العمال دون تصاريح إلى سوق العمل الإسرائيلي (ما يقرب من 20,000 قبل تشرين الأول / أكتوبر) وانخفاض بنسبة 35 بالمائة في نسبة العمال الذين يحملون تصاريح (ما يقرب من 22,000)؛ وعدم رغبة تجار الجملة والمستوردين في قبول دفعات مؤجلة.

قلق بشأن ظروف الأطفال الفلسطينيين في الاحتجاز والعنف الممارس ضدهم

وسط تصاعد العنف في أواخر عام 2015، ارتفع عدد الأطفال الفلسطينيين الذين اعتقلتهم السلطات الإسرائيلية إلى أعلى رقم منذ آذار / مارس 2009؛ حيث بلغ عددهم في نهاية كانون الأول / ديسمبر، 428 طفلاً فلسطينياً في السجون الإسرائيلية.¹³ ما يقرب من 80 بالمائة من هؤلاء الأطفال كانوا رهن التوقيف في انتظار المحاكمة، وغالبيتهم يواجهون اتهامات برشق الحجارة.

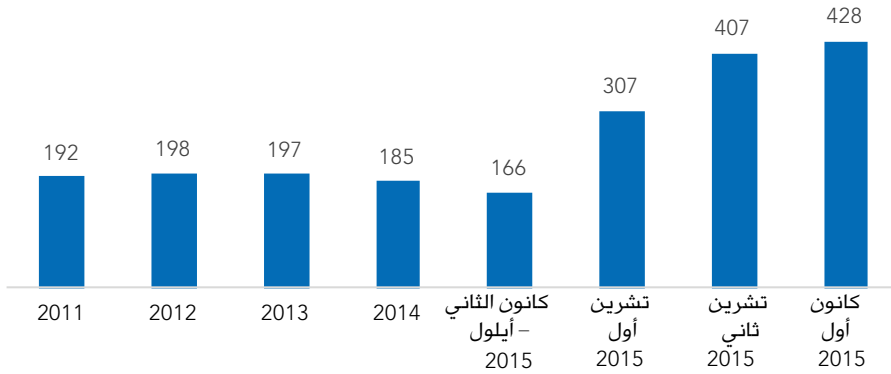
ووفقاً للمعلومات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كان هناك 32 هجوم طعن وهجمات مزعومة نفذها أطفال فلسطينيون بين 1 تشرين الأول / أكتوبر 2015 و31 كانون الثاني / يناير 2016، نتج عنها وفاة إسرائيليَيْن اثنين وإصابة أربعة آخرين؛ بينما قُتل 25 طفلاً من الأطفال الفلسطينيين المتورطين في هذه الحوادث رمياً بالرصاص على الفور في مكان الحادث، وأصيب و/أو اعتقل سبعة آخرون.

واستجابة للعدد المتزايد من الأطفال المعتقلين، استخدمت مصلحة السجون الإسرائيلية قسماً من سجن جيفعون، داخل إسرائيل، لإيواء الفاض من القاصرين الفلسطينيين. كانت الظروف في السجن غير ملائمة، ولم تلب الحد الأدنى من المعايير،¹⁴ ووفقاً للمعلومات التي جمعتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال-فلسطين: كانت الزنازين مزدحمة، وافترق المبنى لمرافق التدفئة والاستحمام المناسبة، واشتكى الأطفال من سوء نوعية وكميات الطعام غير الكافية. ووفق ما ورد، تم إغلاق هذا القسم في السجن في نهاية كانون الأول / ديسمبر.



في نهاية كانون الأول / ديسمبر،
بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين
المعتقلين في السجون
الإسرائيلية 428 طفلاً فلسطينياً.
ما يقرب من 80 بالمائة من
هؤلاء الأطفال كانوا رهن
التوقيف في انتظار المحاكمة،
وغالبيتهم يواجهون اتهامات
برشق الحجارة.

الأطفال الفلسطينيون في المعتقلات الإسرائيلية عند نهاية الشهر (المعدل الشهري)



وما يثير القلق بشكل خاص هو احتجاز ستة مراهقين فلسطينيين رهن الاعتقال الإداري، وهو الاعتقال دون تهمة أو محاكمة.¹⁵ وهذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها هذا الإجراء ضد القاصرين الفلسطينيين منذ ما يقرب من أربع سنوات.

تشريعات أكثر قسوة

على مدى الأشهر القليلة الماضية، اعتمدت السلطات الإسرائيلية تشريعات تسمح بفرض عقوبات أكثر قسوة للحكم بالسجن والغرامة على الأطفال في القدس.¹⁶ وتشمل هذه التعديلات الحكم بالسجن لمدة 10 سنوات على من يلقي الحجارة أو أشياء أخرى على السيارات المتحركة مع إمكانية تعريض الركاب للخطر أو التسبب في الضرر، و20 سنة لمن يلقي الحجارة بقصد إيذاء الآخرين. قلصت هذه التعديلات التقدير القضائي، وبهذا أسست حكماً إلزامياً بالحد الأدنى لا يقل عن خمس الحكم بالحد الأقصى الممكن، وقيّدت الأحكام المتعلقة بظروف خاصة فقط.

إحدى أحدث القوانين يعرض فرض عقوبة الحبس للأطفال بعمر 12 أدينوا بارتكاب جرائم عنف «قومية الدوافع». التنفيذ الفعلي للعقوبة يتم تأجيله حتى يصل الأطفال إلى سن 14. وفي باقي الضفة الغربية، حيث يطبق القانون العسكري على الشعب الفلسطيني فقط، يمكن سجن الأطفال من سن 12¹⁷.

وفقاً للمقدمة التوضيحية لمشروع القانون: «إن الخطورة التي نعزوها إلى الإرهاب والأعمال الإرهابية والتي تتسبب في إصابات جسدية وأضرار في الممتلكات، وحقيقة أن هذه الأعمال الإرهابية تجري على يد القاصرين، تتطلب أسلوباً أكثر عدوانية، بما في ذلك اتجاه القاصرين الذين أدينوا بارتكاب جرائم، خاصة الجرائم الخطيرة».

المعاملة أثناء الاحتجاز والاستجواب

إن معاملة الأطفال خلال الاعتقال والاستجواب تثير القلق. تشير الإفادات التي جمعتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال من 429 طفل فلسطيني في الضفة الغربية اعتقلتهم القوات

اعتمدت السلطات الإسرائيلية
تشريعات تسمح بفرض عقوبات
أكثر قسوة للحكم بالسجن
والغرامة على الأطفال في
القدس.

الإسرائيلية بين عامي 2012 و2015 إلى أن ثلاثة أرباع الأطفال واجهوا بعض أشكال العنف البدني عقب الاعتقال. في 97 بالمائة من هذه الحالات، حرمت السلطات الإسرائيلية الأطفال من الاستشارة القانونية قبل الاستجواب، ولم تسمح لأبائهم بالحضور أثناء الاستجواب.

قيد الاعتقال المنزلي¹⁸



مالك شقير هو الطفل الثاني في أسرة مكونة من سبعة أطفال من جبل المكبر في القدس الشرقية. في 19 تشرين الثاني / نوفمبر عام 2015، قبل شهر من عيد ميلاده الـ 16، اعتقلته القوات الإسرائيلية للاشتباه به برشق الحجارة. في 14 كانون الأول / ديسمبر، في انتظار صدور الحكم في هذه القضية وبعد دفع كفالة قدرها 7,500 شيكل (1,920 دولار أمريكي)، أطلق سراح مالك ووضع تحت الإقامة الجبرية المفتوحة في أبو غوش، وهي بلدة داخل إسرائيل، تبعد 30 دقيقة من القدس الشرقية. ووفقاً للأسرة، رفضت النيابة الإسرائيلية السماح لمالك بأن يوضع تحت الإقامة الجبرية في منزله أو في مكان قريب.

الصورة في صفحة 11

وللالتزام بشروط المحكمة، اضطرت الأسرة لاستئجار منزل في أبو غوش واتخاذ الترتيبات اللازمة من أجل توفير وصي، بما في ذلك جديه الاثنين، للإقامة مع مالك على مدار 24 ساعة في اليوم. والده يعمل سائق حافلة وهو المعيل الوحيد للأسرة، قال: «علينا أن ندفع 2,900 شيكل لاستئجار المنزل، و2,000 شيكل للمواصلات بين جبل المكبر وأبو غوش، و4,000 شيكل لتغطية النفقات الشهرية. وهذا أجبرنا على اقتراض المال من الأقارب». واختتم مالك: «حالما ينتهي هذا الأمر، أريد أن أواصل دراستي وأدرس القانون في جامعة القدس، تماماً مثل أخي الأكبر».

ووفقاً للجنة أولياء أمور السجناء في القدس الشرقية، هناك حالياً ما يقرب من 50 طفل فلسطيني تحت الإقامة الجبرية، وبعضهم يقيمون في منازل أخرى غير منازلهم، بما في ذلك خارج القدس الشرقية. وبالرغم من أن ذلك يوفر مزايا معينة مقارنة بالسجن، إلا أن ممارسة وضع الأطفال تحت الإقامة الجبرية يمكن أن يكون لها تأثير على العلاقات الأسرية نتيجة تحول المنزل إلى سجن، ويمكن أن تؤثر على الحالة النفسية لهؤلاء الأطفال، وخاصة إذا حرّموا من الحق في الذهاب إلى المدرسة في حالات الإقامة الجبرية الكاملة.

وبالرغم من أن ذلك يوفر مزايا معينة مقارنة بالسجن، إلا أن ممارسة وضع الأطفال تحت الإقامة الجبرية يمكن أن يكون لها تأثير خطير على العلاقات الأسرية.

حوار منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسف، مع إسرائيل بشأن اعتقال الأطفال

منذ آذار / مارس 2013، شاركت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسف، في حوار مع السلطات الإسرائيلية حول حقوق الأطفال أثناء الاحتجاز العسكري وحول الإجراءات المحددة التي يمكن اتخاذها لتحسين حماية هؤلاء الأطفال¹⁹. الحوار يركز على ما يعانيه الأطفال عند الاعتقال والاحتجاز لجرائم أمنية مزعومة في الضفة الغربية وخلال الاتصال مع مختلف السلطات الإسرائيلية. تدافع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسف، عن المبدأ العالمي بأن جميع الأطفال فيما يتصل بمؤسسات المسؤولية عن تطبيق القانون والعدالة (سواء أنظمة قضاء الأحداث أو الأنظمة العسكرية) لديهم الحق في أن يُعاملوا بكرامة واحترام في جميع الأوقات وأن يتمتعوا بحماية خاصة²⁰. وفي سياق هذا الحوار، بدأت القوات الإسرائيلية في شباط / فبراير عام 2014 باستبدال ممارسة الاعتقالات الليلية للأطفال المشتبه بهم بارتكاب جرائم أمنية بإجراء الاستدعاء. يتناول هذا الإجراء التجريبي، الذي لا يزال مستمرا، بعض المخاوف المتعلقة بالحماية التي تحدث خلال الـ 48 ساعة الأولى من اعتقال ونقل واحتجاز الأطفال. وأشارت عينة بيانات جمعتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسف، منذ عام 2013 إلى انخفاض متوسط في نسبة الاعتقالات الليلية.

الشكاوى الشائعة والمجالات المثيرة للقلق بين عامي 2012 و2015

الضفة الغربية		نوع المعاملة السيئة	
النسبة المئوية	عدد الحالات	عدد الحالات	
100%	429	مجموع الإفادات التي تم جمعها	
97,7%	419	تكبير اليدين	1
97,0%	416	عدم حضور محامي أو أحد الأقارب قبل أو أثناء الاستجواب	2
84,1%	361	عدم الإبلاغ المناسب عن الحقوق	3
88,3%	397	تعصيب العينين	4
75,5%	324	العنف الجسدي	5

بدأت القوات الإسرائيلية في شباط / فبراير عام 2014 باستبدال ممارسة الاعتقالات الليلية للأطفال المشتبه بهم بارتكاب جرائم أمنية بإجراء الاستدعاء.

انطلاق خطة الاستجابة الإنسانية 2016

تهدف إلى تقديم المساعدة إلى 1.6 مليون فلسطيني في حالة الضعف مرة أخرى في عام 2016

خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016، هي خطة مشتركة بين الوكالات ينسقها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سنويا، لدعم واحد من كل ثلاثة فلسطينيين بشكل ما من أشكال المساعدات الإنسانية في السنة القادمة²¹. وهي تشمل 206 مشاريع بقيمة 571 مليون دولار أمريكي، أي أقل من المبلغ الذي طُلب في عام 2015، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الطلبات على المأوى لغزة بنسبة 19 بالمائة. وقام منسق الشؤون الإنسانية، بالتنسيق مع حكومة دولة فلسطين، بإطلاق خطة الاستجابة الإنسانية محليا في شباط / فبراير 2016.

هذه جزء من النظرة العامة الإنسانية العالمية لعام 2016 التي أطلقها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ستيفن أوبراين، في جنيف في 7 كانون الأول / ديسمبر 2015. مبلغ قياسي بقيمة 20,1 مليار دولار أمريكي يُطلب لتمويل العمليات الإنسانية في جميع أنحاء العالم في عام 2016.

أشخاص محتاجين

2.3 مليون



أشخاص مستهدفين

1.6 مليون



المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

571 مليون



206 مشروع

166

مشروع يقوم على الفرق في النوع الاجتماعي

19

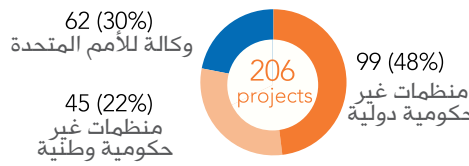
مشروع هدفها الأساسي تعزيز المساواة بين الجنسين

متطلبات خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016 أقل بنسبة 19% مقارنة مع عام 2015، ويرجع ذلك في الأساس إلى الانخفاض في الكبير الطلب على المأوى لغزة.

1,2 مليون شخص سيتلقون المساعدة موجودون في قطاع غزة، الـ 0,4 مليون الباقين موجودون في الضفة الغربية.



مشاريع حسب نوع المنظمة المتقدمة لها



ورغم أنها تشترك في العديد من ميزات العمليات الأخرى في أنحاء العالم، فإن السياق في الأرض الفلسطينية المحتلة فريد من نوعه - أزمة ممتدة في الحماية تنبع من آثار الاحتلال العسكري الذي يقترب من الذكرى السنوية الخمسين.

تشمل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016، 206 مشاريع بقيمة 571 مليون دولاراً أمريكياً، أقل من المبلغ الذي طُلب في عام 2015 بنسبة 19 بالمائة، ويرجع ذلك في الأساس إلى انخفاض الطلبات على المأوى لقطاع غزة.

تسع وسبعون منظمة تشارك في خطة عام 2016 للأرض الفلسطينية المحتلة: 12 وكالة تابعة للأمم المتحدة، 36 منظمة غير حكومية دولية و31 منظمة غير حكومية محلية. 65 بالمائة على الأقل من متطلبات المشروع هي لقطاع غزة. وما يقرب من ثلث (32 بالمائة) التمويل الذي تم طلبه لمشاريع ذات أولوية قصوى. ونظراً للتركيز القوي على الحماية لخطة الاستجابة الإنسانية، فإن العديد من المشاريع تأتي ضمن هذه الفئة.

تهدف خطة الاستجابة الإنسانية إلى:

- حماية حقوق الفلسطينيين تحت الاحتلال وفقاً للقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية للفئات الأكثر ضعفاً.
- تعزيز قدرة الأسر الضعيفة بشكل حاد على التعامل مع التهديدات والصدمات الطويلة الأمد.

سوف تشمل التدخلات في إطار الهدف الأول رصد وتوثيق الانتهاكات والدعوة إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والمساعدة القانونية؛ والتخلص من المتفجرات من مخلفات الحرب؛ والخدمات للنساء المتضررات من العنف القائم على نوع الجنس. وفي إطار الهدف الثاني، سيتم تقديم مستوى أساسي من المياه، والصرف الصحي، والتعليم والصحة والمأوى الملائم للمستفيدين المستهدفين. والتدخلات في إطار الهدف الثالث ستساعد الأسر الفلسطينية في الكفاح للتعامل مع التأثير المزمع للصراع والاحتلال من خلال تقديم المواد

الغذائية والمساعدات النقدية، النقد للإيجار والمأوى المؤقت (للمهجرين داخليا في غزة)، ودعم سبل العيش والرعاية النفسية والاجتماعية.

التدخلات المخطط لها ستدمج أربعة مبادئ رئيسية متشعبة:

- المشاركة المجتمعية، والتي تنطوي على التواصل مع المجتمعات والمساءلة اتجاه السكان المتضررين.
- الحد من مخاطر الكوارث لضمان أن الناس والمجتمعات، والمنظمات والسلطات قادرة بشكل أفضل على توقع الصدمات والاستجابة لها.
- الفروق بين الجنسين، والتي تأخذ في الاعتبار نقاط الضعف المحددة للنساء والرجال والفتيات والفتيان.
- الحلول المستدامة، إضفاء كون المساعدة الإنسانية مؤقتة وليست بديلة للتنمية والعمل السياسي.

هناك حاجة ماسة إلى تمويل فوري لمشاريع خطة الاستجابة الإنسانية لضمان عدم تدهور الوضع الإنساني. سيواصل صندوق التمويل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة كونه مصدر الأموال لمشاريع خطة الاستجابة الإنسانية ذات الأولوية القصوى؛ ففي عام 2015، قدّم صندوق التبرعات الإنساني ما يقرب من 4,5 مليون دولار أمريكي لمشاريع خطة الاستجابة الإنسانية. والهدف في عام 2016 هو جمع 20 مليون دولار أمريكي لصندوق التمويل الإنساني لتمكين الصندوق من إحداث تأثير استراتيجي أكبر.

سيواصل صندوق التمويل
الإنساني في الأرض الفلسطينية
المحتلة كونه مصدر الأموال
لمشاريع خطة الاستجابة
الإنسانية ذات الأولوية القصوى؛
ففي عام 2015، قدّم صندوق
التمويل الإنساني ما يقرب
من 4,5 مليون دولار أمريكي
لمشاريع خطة الاستجابة
الإنسانية.

الهوامش

1. وفقا لأرقام تقييم الأضرار المتفق عليها بين الجهات الفاعلة الرئيسية، كلا هاتين الفئتين هي مباني غير صالحة للسكن.
2. هذا الاتفاق هو جزء من آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة بوساطة الأمم المتحدة، والتي تسمح باستيراد مسيطر عليه لمواد البناء التي تعتبرها إسرائيل ذات «استخدام مزدوج».
3. يشمل ذلك 859 منزلا مدمرا أعيد بناؤها، و1,844 منزلا متضررا بشكل كبير تم ترميمها.
4. يشمل اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، قطر للأعمال الخيرية، وجمعية الرفاه.
5. وهذه تشمل 13,240 أسرة لاجئة تلقت مساعدات نقدية شهرية من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) و3,798 أسرة غير لاجئة تلقت أموالا نقدية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أي ما مجموعه 38,1 مليون دولارا أمريكيا.
6. هذه المواد قدمها الهلال الأحمر القطري؛ المناشدة الإنسانية؛ الإغاثة الإسلامية؛ اللجنة العربية والدولية لبناء غزة؛ مؤسسة عمان الخيرية. ومؤسسة الأردن الخيرية الهاشمية و7 مانحين شخصيين.
7. قدمتها خدمات الإغاثة الكاثوليكية مع ملاجئ مؤقتة.
8. لمزيد من المعلومات حول سياسات إسرائيل المتعلقة بالحركة والوصول، بما في ذلك تعريفات الأنواع المختلفة من الحواجز انظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحديث حول الحركة والوصول في الضفة الغربية، أيلول / سبتمبر 2012، متاح على الرابط: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_report_september_2012_english.pdf
9. الرقم حول الحواجز الموجودة مسبقا يستثني أكثر من 100 حاجز غير مأهول داخل مدينة الخليل، والتي تفصل المنطقة الاستيطانية عن بقية المدينة.
10. انظر، على سبيل المثال، البيان المشترك لمقرري الأمم المتحدة حول وضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وملخص حول عمليات الإعدام: <http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16759&LangID=E>
11. غرفة الخليل للتجارة والصناعة، تقييم أثر الوضع السياسي الراهن على الاقتصاد المحلي لمحافظة الخليل، كانون الثاني / يناير 2016. محافظة الخليل تصل إلى 40 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.
12. الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال-فلسطين هي عضو في فريق بقيادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة -اليونيسيف يعمل على الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، والذي يقدم تقاريره إلى فريق الحماية والفريق القطري للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
13. معلومات قدمتها مصلحة السجون الإسرائيلية.
14. كما هو معترف به دوليا، على سبيل المثال، في قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث («قواعد بكين») <http://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/beijingrules.pdf>
15. لتفاصيل أكثر حول الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين: http://www.dci-palestine.org/three_east_jerusalem_teens_held_in_administrative_detention
16. انظر: http://www.dci-palestine.org/israel_targets_palestinian_children_in_east_jerusalem_with_harsh_policies
17. الأمر العسكري الإسرائيلي 1651.
18. جمع دراسة الحالة هذه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
19. عين النائب العام العسكري نائبا عاما عسكريا ليهودا والسامرة (الضفة الغربية) كنقطة محورية لقيادة حوار موضوعي مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة -اليونيسيف. في سياق العمل، التقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة -اليونيسيف مع النائب العام العسكري ليهودا والسامرة (الضفة الغربية) المعين، وكذلك مكتب النيابة العامة العسكرية، وممثلين عن وزارة العدل والشرطة الإسرائيلية، ومصلحة السجون الإسرائيلية، ونائب النائب العام العسكري للجنود من جيش الدفاع الإسرائيلي في خرق للقانون. وحوار منتظم استمر مع وزارة الشؤون الخارجية.
20. تستخدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة -اليونيسيف اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أنواع المعاملة الوحشية أو المهينة أو العقوبة وأدوات قانونية عالمية أخرى تعكس المعايير الدولية لقضاء الأحداث كوثائق مرجعية رئيسية.
21. نسخ كاملة لخطة الاستجابة الإنسانية ولعرض الاحتياجات الإنسانية الأساسية متاحة على الموقع: <http://www.ochaopt.org/cap.aspx?id=1010132&page=1>